قصة البترول

في شتاء سنة ١٩٢٢ وفد إلى الكويت رجل بريطاني يدعى ميجر هولمز منتدباً من الشركة الشرية وهي شركة بريطانية تقوم بشراء الامتيازات وبيعها للشركات الكبرى وقد تمكن ميجر هولمز من الحصول على ثلاث امتيازات قيمة هي مناطق الكويت والاحساء والبحرين نظير مبلغ صغير هو ستة آلاف جنيه لكل امتياز وستة آلاف جنيه أخرى سنوية إلى حين العثور على البترول بصورة تجارية.

لقد حصل ميجر هولمز على امتياز منطقة الكويت، والأحساء، والبحرين، وذلك بمساعدة الأستاذ أمين الريحاني الكاتب اللبناني المعروف.

وبعد فترة وجيزة من التصديق على الامتيازات زار هذه المناطق بعثة من المهندسين الجيولوجيين وقد كانت مؤلفة من مهندس بريطاني من الشركة الإيرانية وآخر سويسري ومهندس آخر بريطاني مستقل، فرأت البعثة بعد زيارة هذه المناطق أنها لاتحوي بترولا مطلقا ولكنها غنية بالمياه الصالحة للزراعة. ولكن الشركة الشرقية لا تهتم بالزراعة ولذلك فقد ألغت امتياز الكويت والإحساء وتمسكت بامتياز البحرين فقد عز عليها في أو لمحاولاتها في هذه المنطقة أن تحقق هذا الإخفاق التام وتخرج من هذه المحاولة بخسارة لاتقل عن ثلاثين ألفا من الجنيهات وهي شركة ليست من الشركات الكبرى ذات الاحتياطي الكبير المعد لمثل هذه الحوادث.

تمسكت الشركة الشرقية بامتياز البحرين ولكنها لم تجد من شركات البترول البريطانية استعداداً لشراء هذا الامتياز فيممت شطر العالم الجديد وعرضت هذا الامتياز على شركة استاندر أويل اف كاليفورنيا فوجدت منها استعداداً لشراء الامتياز إذا رأي مهندسوها أن هنالك بترولاً في المنطقة المذكورة وقد تم للشركة

الأمريكية شراء الامتياز بعد أن تأكد مهندسوها أن المنطقة وإن كانت صغير ولكنها غنية بالبترول ، فكان هذا أول مغامرة للشركات الأمريكية في منطقة الخليج بعد أن كان الخليج وإماراته من المناطق التي لا يجوز لغير البريطانيين القرب منها.

لقد حاولت الحكومة البريطانية منع الشركة من الحصول على الامتياز بحجة أن اتفاقية الحماية تمنع شيخ البحرين من منح امتيازات كهذا الامتياز لغير الشركات البريطانية ولكن الشركة أسرعت فأسست شركة خاصة في كندا لهذا الغرض فسقطت حجة وزارة الهند وبالرغم من أن الأتاوة التي كانت تجنيها حكومة البحرين كانت ضئيلة للغاية إذا قيست بما تدفعه أي شركة بترول أخرى إلا أن هذه الإتاوة كانت سببا في نهوض البحرين وازدياد الرخاء فيها وقد ارتفعت الأتاوة تدريجياً حتى وصلت في سنة ١٩٥٥ إلى ٥٠ المائة من صافي الأرباح.

إلا أن المستخرج من البحرين قليل رذا قيس بما يستخرج من الكويت وقطر فهو لا يتجاوز المليون ونصف المليون من الأطنان سنوياً. أما الكويت فقد تجاوزت الستين ألفا بعد توقف الشركة الإيرانية عن التصدير بسبب الخلاف المعروف بين إيران وبريطانيا، وهي الآن في مقدمة المناطق المنتجة للبترول في الشرق الأوسط.

وقد فشلت جميع المساعي التي بذلت لدى الشركات البريطانية لمنحها امتياز بترول في البلاد العربية السعودية لأنها كانت تعتقد أن لا زيت على الإطلاق في البلاد العربية السعودية.

ففي سنة ١٩٣٢ بذل سمو الأمير فيصل مجهودات عظيمة أثناء زيارته للندن سواء مع وزارة الخارجية أو في بعض الدوائر المالية لبيع امتياز الزيت لإحدى الشركات البريطانية فلم تثمر مساعي سموه كما فشلت مساعيه أيضاً في الحصول

على قرض تفرج به الحكومة العربية السعودية أزمتها.

وأخيراً وفد على البلاد العربية السعودية مستر لويد هاملتون موفدا مع شركة استاندر أويل أف كاليفورنيا للحصول على امتياز لاستخراج البترول فحصل عليه بعد مفاوضات قصيرة . وأمضى الاتفاق في جدة ١٩ مايو سنة ١٩٣٣، وقد ساعد كثيراً على نجاح المفاوضات قبول الشركة تقديم قرض قدره ثلاثون ألف جنيه ذهب أو ما يعادله، وقرضاً ثانياً قدره ٢٠ ألف جنيه بعد ثمانية عشر شهراً، وقرضاً ثالثاً قدره ٥٠ ألف جنيه عند اكتشاف الزيت بكميات تجارية.

وفي مارس ١٩٣٨ اكتشف الزيت بكمية تجارية فكان ذلك بداية عصر الازدهار المالي للمملكة .

وفي ١٩٣٩ عقدت الشركة اتفاقية إضافية وسعت منطقة الامتياز بما يقرب من ٨٠ ألف ميل مربع في الجهات الشمالية الغربية والجنوبية، وقد شملت هذه الاتفاقية حقوق الحكومة في المنطقتين المحايدتين الكويتية والعراقية كما مد الامتياز عشر سنوات أخرى. وذلك في مقابل:

(١) دفع مبلغ ١٤٠ ألف جنيه مقابل هذه الإضافة.

(٢) تعهد الشركة بدفع عشرين ألف جنيه إيجاراً سنوياً إلى أن يكشف الزيت بكمية تجارية.

(٣) تدفع الشركة مائة ألف جنيه ذهب عند اكتشاف الزيت في المناطق الإضافية .

وفي عام ١٩٤٨ تخلت الشركة عن حقوق الاستثمار في المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية لقاء منحها الامتياز في المناطق المغمورة .

وفي سنة ١٩٤٩ منحت الحكومة العربية السعودية حقها في المنطقة المحايدة بينها وبين الكويت إلى شركة بول جيتي وكان أفضل امتياز عقد حتى ذلك الوقت.

وقد أرسلت شركة البترول العراقية مستر لونجرج إلى جدة لمفاوضة الحكومة العربية السعودية في نفس الغرض الذي أوفد إليه مستر هاملتون ولكن هاملتون كان مطلق اليد فنجح حيث فشل منافسه حيث كان مقيدا بتعاليم شركته. وهكذا بدأت صفحة جديدة من الرخاء في البلاد العربية السعودية كما بدأت صحيفة أخرى من صحف المغامرة الأمريكية.

لقد حرص المرحوم الملك عبد العزيز حرصا لا يعادله حرص في منح هذا الامتياز إلى البريطانيين لأنه لم يتعامل أو يعرف غيرهم ولكن البريطانيين كانوا متأثرين بتقارير المهندسين من جهة وبتقارير السر اندروريان من جهة أخرى، وكلها كانت لاتشجع على استثمار الأموال البريطانية في جزيرة العرب.

وإذا قورن ما طلبته الحكومة من قرض في ١٩٣٣ وماتدره الآن موارد الزيت ومن ملايين الدولارات يتبين مقدار التطور العظيم الذي طرأ على البلاد.

وفي عهد الملك سعود منح امتياز المنطقة المغمورة النابعة للمنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية لشركة يابانية وكانت الشروط والحقوق الممنوحة للحكومتين السعودية والكويتية أفضل شروط أعطتها أي شركة امتياز في الخليج العربي.

ولقد ازداد إنتاج الزيت زيادة عظيمة في السنوات الأخيرة فكان لذلك أثره العظيم في رخاء البلاد وتقدمها الاقتصادي كما كان لها أثرها في حركة التعمير بصورة عامة.

الحكومات العربية

نريد هنا أن نستعرض أمام القارئ النظام الحكومي الإمارات والسلطات العربية، والطريقة التي يدار بها الحكم في بلاد العرب، وهي صورة مستمدة مما يفهمه العربي العادي من الحكومة، وهي الصورة التي لايفهم سواها شيوخ العرب، وسأذكر فيما يلي قصتين يتجلى فيهما كل ماهو واقع من الحقائق:

في شتاء سنة ١٣٣٣ (١٩١٥) كنت في حدث مع المرحوم الشيخ جابر الصباح أخي الشيخ مبارك شيخ الكويت: كنت أنكر فيه على الشيخ مبارك فداحة الضرائب وطريقة صرفها، فإن الشيخ مباركا في أخريات أيامه خرج على كل مألوف من التقاليد الدينية والعربية، وأخذ يستهتر بكل شيء، كما أنه وضع ضرائب على البيوت تقضي بدفع ثلث قيمة كل بيت يباع مما لم يعرف من قبل في بلاد العرب، وكنت أشرح للشيخ جابر حديث : كلكم راع وكلكم مسئول عن رعتيه، وإني في نفس الوقت لم أنس أن أذكر بعض الصفات الطيبة التي امتاز بها الشيخ مبارك من غيرته على الكويت وأهلها، ودفاعه عن مصالح أهلها والعمل لاستقرار الأمن وزيادة حركة التجارة فيها.

فقال الشيخ جابر:

إن كلامك كلام مُطَاوْعه (أهل الدين) ما هي ميزة الأمير على الباعة وأصحاب الدكاكين ياشيخ حافظ؟ خذها كلمة جامعة! الرعية مثل الغنم كلما طال صوفها جَذَذناه: فقل له: ولكن الغنم ياحضرة الشيخ تحتاج إلى من يعني بها كي يتكاثر نسلها، وأنتم لا تكتفون بالصوف، فإن المقص كثيراً مايصيب الجلد، فقال : إن الحاكم يجب أن تكون يده مطلقة في كل شيء، في المال وفي الأرواح، والرعية إذا استغنت وكثر مالها طغت على الحاكم وربما أفلتت من يده.

فقلت له : أيها الشيخ! إن الرعية والراعي متضامنان في حب الخير للبلد، وليس أحدهما خصما للآخر، والحاكم والد الجميع، ولا يولد الحزازات والضغائن سوى الجبروت. فقال : أيها الشيخ! ليست هنالك فائدة من المناقشة، فنحن لانفهم من الحكم إلا ما أسلفناه لك، وكلام أهل الدين قد سمعناه كثيراً في دروس الوعظ وخطب الجمع، ولسنا في حاجة إلى المزيد.

أما القصة الأخرى فقد حدثت ف ي نجد بعد ١٩عاماً من القصة الأولى .

في شعبان سنة ١٣٥١ - ديسمبر سنة ١٩٣٢ زارني أحد مشايخ البدو وأخذ يسألني عن أوروبا وما فيها من جِمال ورجال ومسلمين وعشب وأمطار وغير ذلك، ثم قال: هل عليهم شيخ مثل ابن سعود؟ فأجبته إن عليهم ملوكا، منهم الملوك الصغار، ومنهم ملك بريطانيا الذي لا تغرب الشمس عن ملكه. فقال: وهل تفد عليه وفود ، وهل يجزل العطاء لوفوده؟ فقلت: إنه لا يعطى دراهم لأحد ولا يفد عليه إلا الملوك وكبار الرجال، ولايمنح إلا النياشين، أما جنوده ورؤساء الجنود فلهم مرتبات خاصة يتقاضونها.

- لابد أن يكون هذا الملك غنيًّا مادام ملكه لا تغيب عنه الشمس، لابد أن تكون قصوره مملوءة بالذهب والجواهر الكريمة. فأجبته : إن للملك ولعائلته مرتباً خاصاً لا يتجاوزونه، والخزانة العامة تحت أمر وزير المالية وهو مراقب من مجلس الأمة، فالخزانة يصرف منها أولاً على الموظفين الملكيين والعسكريين، ثم على الأسطول ، ثم على سائر المعدات الحربية، ثم التعليم والأشغال العامة والصحة وغير ذلك، كل شيء من هذه الأشياء لها مبالغ مرصودة لا يمكن تجاوزها.

- هل يقتل الملك الناس؟ فأجبته: إن ملك انجلترا كسائر ملوك أوروبا الآن

لا يباشرون الأعمال بأنفسهم، فالمحكمة إذا حكمت بالقتل فالملك يأمر بالتنفيذ، وقد يعفو عن القتل فيستبدل الحكم بالأشغال لمدة معينة، أما الملك بدون محكمة فلا يستطيع أن يأمر بقتل أحد، وليس بين الملوك وبين الناس خصومة حتى يأمروا بقتلهم.

- ليسوا هؤلاء ملوكا، إن من لم تطلق يده على الخزانة ومن تكف يده بهذا الشكل فليس بملك.

هذه هي الروح السائدة ومن هذه الروح تتكون الحكومة العربية ولا يستثنى من ذلك إلا البلاد التي كان يسودها النفوذ التركي، فطريقة الحكم في الكويت والبحرين ونجد وقطر وعمان متشابهة، وهي بسيطة ليس فيها من التعقيد ما في البلاد المتمدينة، ولكن ضمان العدل يرجع إلى شخصية الحاكم وسهره وميله إلى العدل والإنصاف.

والشيخ أو السلطان أو الأمير هو الحاكم المطلق مصدر السلطات كلها، إليه ترفع الدعاوى وهو يحولها بدوره إلى الشرع وما يحكم به الشرع ينفذ، وفي المسائل التجارية يستأنس برأي التجار فتحول القضية إلى واحد أو اثنين أو ثلاثة من التجار حسب أهمية القضية، والشيخ بعد ذلك يأمر بتنفيذ الحكم، وفي بعض المسائل الهامة يجمع الشيخ كبار الجماعة لأخذ رأيهم وكثيراً ما يأخذ برأيهم هذا في الكويت وعمان.

أما في نجد فإن جميع القضايا تحول إلى الشرع فقط، والقضاة أنفسهم قد يستأنسون بالعرف التجاري في البلد. كذلك كان الحال في البحرين إلى سنة ١٩٢٠، ومنذ هذه السنة قد وضع للبلد نظام للتقاضي خاص كما وضع لها نظام إداري جديد. وعلى كل حال فالشرع لا يزال ينفذ على الوطنيين ماعدا الحدود

الشرعية.

والبلدة إن كانت صغير مثل الكويت يعين الحاكم لها أميراً للسوق للفصل في القضايا الصغيرة ولا سيما قضايا البادية، ووظيف هذا تشبه وظيفة مدير البوليس، وإن كانت متسعة الأطراف يعين لكل ناحية أمير من قبل الملك ابن السعود وهو يحدد سلطته، وسلطته لا تتعدى تنفيذ الأوامر الشرعية.

وربما كان الأميران ابن مساعد وابن جَلوي هما أكبر الأمراء سلطة ونفوذاً، فإن ابن مساعد يتعدى نفوذه حايل إلى القصيم والجوف وما حولها من البادية، والأمير ابن جلوي يمتد نفوذه على مقاطعة الاحساء والقطيف والبادية المحيطة بها، وهما يفرضان العقوبات البدنية والمالية حسبما يريان، والغالب عليهما الصرامة في العقوبة .

وليس من حقوق الأمراء التدخل في الوظائف المالية ولا التعرض لبيت المال بأي شكل من الأشكال، ولكنهم إذا رأوا شيئاً من الغبن على الحكومة أو الأهالي فإنهم يرفعون الشكاوي إلى الملك وهو يبحثها ويأمر بما يراه، ولم تكن لهذه الحكومات إيرادات تذكر إلا ما يرد من زكاة الزرعو ما يؤخذ من البادية، ربما كانت أقل البلاد إيراداً للحكام الكويت حتى سنة ١٣١٤-١٨٩٧ أي قبل تسلم الشيخ مبارك كرسي الحكم بعد اغتيال أخويه محمد وجراح، فقد كان شيوخ الكويت في ذلك يتقاضون أشياء ضئيلة على التجارة لم يفرضها الحاكم على الأهالي بل فرضها الأهالي أنفسهم مساعدة للشيخ الذي لست له موارد تقوم بحاجاته وحاجات عائلته، وكان شيوخ الكويت يعيشون مع الأهالي كإخوان لهم، وكان مفروضاً على الدكاكين ضريبة ضئيلة أيضاً للقيام بنفقات الحرس في الليل.

وكانت البحرين كالكويت في أكثر هذه التدابير، ولكن حكام البحرين كانوا أغنى وأحسن حالاً من شيوخ الكويت لكثرة أملاكهم في البحرين، ولأن سكان البحرين أكثر وأغنى من الكويت.

أما حكام نجد السابقون والحاليون فواردات الحكومة عندهم من الزكاة على الزرع والحيوانات، وما كان يوضع على الحجاج من الضرائب، وما يدخل بيت المال من خمس الجهاد، وما يدخل خزانة الحاكم يصرف منه على حاجاته الشخصية وعلى الأعطيات التي يجود بها على الوافدين. أما المدارس والصحة ووسائل تنظيف البلد وتجميلها فإنه على استثناء الحجاز، نجد الأهالي والحكام مشتركين في عدم الشعور بالحاجة إليها.

أذكر أن أول مدرسة نظامية أسست في الكويت سنة ١٣٣٠هـ (١٩١٢) كانت من تبرعات الأهالي وإحسان بنت آل إبراهيم، ولم يدفع الشيخ مبارك شيئاً لمساعدة أولى مشروع علمي في بلاده، وقد تبدل الحال كثيراً في السنوات الأخيرة سواء في الإدارة أو في نظام الحكم وطريقته.

ليس في البلاد العربية ماعدا الحجاز ونجداً جيوش لحمايتها من الطوارئ، وكل ما هنالك خمسون أو مائة نفر (لحماية الشيخ) ويقومون في البلد بوظيفة البوليس، وهذا العدد ينقص أو يزيد تبعاً لما يحس به الشيخ م الضعف أو القوة في البلد ومايحس به من أبناء عمومته نحوه. أما إذا أصبحت البلاد في حالة حرب فإن الشيخ يضع على أهالي البلد نفقات وهم يوزعونها في البلد كل بقدر ما يستطيع، والشيخ يوزع عليهم ما ينقص من السلاح والذخيرة. وقد تغير الحال الآن فأنشئ في الكويت والبحرين قوة نظامية للمحافظة على الأمن.

وفي البلاد التي لم يعتد أهلها الحرب والطعان مثل الاحساء والقطيف وبعض

بلدان الحجاز يفرض عليها ضريبة إعانة الجهاد .

وبالنظر إلى قلة الواردات التي تستوفي باسم الحاكم، فإن بعضهم لايرى غضاضة من الاشتغال بالتجارة: كشيوخ عمان وقطر وبعض الشيوخ البحرين الآن. أما شيوخ الكويت والبحرين قبل سنة ١٩٢٠ وأمراء نجد فلم يسمع أن أحداً منهم اشتغل بالتجارة وهم يعدونها عيباً.

لقد كان المعروف في أكثر البلاد العربية أن كل من ينتمي إلى عائلة الشيخ يمكن أن ترفع إليه الدعوى وهو يحولها إلى الشرع، وخدمه يقومون بالتنفيذ، وقلما كان الشيوخ يعترض على هذا التصرف إرضاء لبني عمومته، وفي الحقيقة كان هذا الضرب مبعثاً للفوضى ومضيعاً للمسئولية. على أن بعض الحكام يأنس من نفسه القوة فيقبض بكلتا يديه على البلد ويمنع أي شخص سواه وسوى من يعنيه لمباشرة الأحكام.

فالشيخ مبارك الصباح كان هو الشخص الوحيد في الكويت المرجع في الشكاوى، وأحياناً كان يكل بعض المسائل إلى أحد ولديه الشيخ جابر أو الشيخ سالم.

والملك ابن السعود أشد من الشيخ مبارك في هذا، لايسمح لإخوته أو لأولاده أن يتصرفوا في أمر من الأمور بدون مراجعته ولقد عين الآن النجل الأكبر الأمير سعود (الآن الملك) نائباً عنه في نجد، والولد الثاني الأمير فيصل للحجاز وله الإشراف العام وقد ألف قبيل وقاته مجلس وزراء أصبح أساساً لإدارة البلاد.

ولقد كانت حماية الأفراد معروفة في بلاد العرب؛ فالشخص الذي يريد الفرار من الحكم أو التخلص مما عليه من التبعة يلحق بخدمة أحد الشيوخ أو

يحتمي بظله أو يلتجئ إلى بيته، كانت هذه الحماية معروفة في البادية على أكمل مظاهرها كما هي معروفة في المدن، وكان الحامي يرى من واجبه حماية من التجأ إليه مادام يأنس في نفسه القوة والمنعة ، فإذا رأى أن ذلك يجر عليه مشاكل تركه إلى حيث يجد السلامة، أما تسليمه إلى من يطلبه فذلك معدود من العيوب التي لاتغتفر، فإذا كان رجل مديناً لأحد وأراد المدين أن يتخلص من المطالبة فما عليه إلا الاحتماء بأحد الشيوخ وذلك يخصله من المطالبة، ولكن هنالك من الشيوخ من لايرضى بهذا العمل المزري فيأمر تابعه بتسليم ما عليه من الدين أو يطرده من خدمته.

والقاتل إذا التجأ إلى بيت من البيوت الكبيرة فإنها لا تسلمه إلى المطالبين بالدم، وهم يحمونه أو يطلقون سبيله إلى حيث يجد السلامة. وربما كان منشأ هذه الحماية الاعتزاز بالعصبية؛ والحماية وإن قضى عليها في نجد والحجاز فلايزال لها أثر عظيم في بادية عمان.

قلنا: إنه حتى سنة ١٨٩٧ لم تكن على سواحل البلاد العربية في الخليج العربي جمارك بالمعنى المعروف، وكانت هناك ضرائب على البضائع لا تتجاوز ٣٪ ولكن كان لكل كبير الحق في جلب ما يحتاجه من أرز وقمح وقهوة وسكر وملابس بدون دفع رسوم جمركية، وكان أهل السفينة حين رجوعهم من الهند يحضرون حاجاتهم الضرورية معهم بدون دفع رسوم جمركية مادامت لا تستعمل في التجارة، ويكفي أن يُخبر مدير الجمرك بقدوم السفينة أو الشيء المطلوب السماح عنه، وربما كان الشيخ مبارك أول أمراء العرب على الشاطئ الشرقي الذين غلوا في زيادة الجمارك، فقد زادت الجمارك حتى ١٠٪ على بعض الأصناف.

وقد اشتغل أحد أولاده بالتجـارة، وهو ال شيخ ناصر المبارك، وكانت تجارته معـفاة من الضـرائب، فكان يصـرفها في الـسوق بربح الجـمرك فأثرى فـي مدة قصيرة، ولكن والده بعد احتجاج التجار أمره بالامتناع عن المتاجرة أو يحصل منه الجمرك أسوة بسائر التجار.

ومن المسلم به عند العـرب عمومـاً أن فرض الضـرائب على التجـارة حرام، وهم يطلقون اسم المظالم على كل نوع من الضرائب غـير الزكاة، ولذا فآن الشيخ عندما يعين يرى إرضاء لشعبه تخفيف هذه الضرائب.

فـالشـيخ جابر الـصبـاح بن الشـيخ مـبـارك عندما تولـى الحكم ألغى بعض الضرائب الـتي أحدثها والده، والـت يلم تعرف في غيـر عهـد الشيخ مـبارك، والشيخ سالم بن الشيخ مبارك بعدما تولى الحكم بعد أخيه خفف بعض الضرائب أيضاً.

والبحرين إلى سنة ١٩٢١كانت جماركها مسلمة بالضمان لأحد الهندوكيين، والأمير ابن سـعود لم يكن يعرف قبل احـتلال الاحساء الجمـارك، ولكنه بعدما استـولى على الاحسـاء والقطيف وضع الجمـارك على البضائـع الواردة إلى نجد والاحسـاء، وكانت الضـريبة لا تتجـاوز ٥٪ وكان الجـمرك التزامـاً، وفي أثناء الحرب العالمية نظم الجمارك النجـدية الشيخ عبداللطيف المنديل، فزاد الإيراد من خمـسة آلاف جنيه في السنـة إلى ٢٠ ألفاً، ثم أخذها بالضـمان مرة أخـرى أحد أغنيـاء القطيف بأربعين ألف جنيه، وفي سنة ١٩٢٠ أخـذها بالضمـان بمبلغ ٧٢ ألف جنيـه على شرط منع المـتاجـرة مع الكويت، فأجـيب إلى طلبـه ثم نظمت الجمارك بعد ذلك وألغى الضمان.

وهنالك ضرائب أخرى في السوق العام كأن يؤخذ شيء معين على ما يرد من

البادية: من السمن والغنم والجمال، وعلى كل حال فإن بلاد العرب أقل بلاد العالم ضرائب، وهي بلاد فقيرة لاتحتمل مايفرض على غيرها في البلاد الأخرى.

ونظام نجد في تحصيل الضرائب لايختلف عما يجري في البلاد العربية المجاورة لها، وإن كانت نجد تأخذ من الضرائب الجمركية أكثر من غيرها بالنظر لما عليها من التبعات.

أما في الحجاز، فالحالة تختلف كل الاختلاف عن باقي البلاد المجاورة، لقد كان النظام التركي في الجمارك والإدارة مطبقاً في الحجاز، ولكن وجود الأمير أو الشريف في مكة بجانب الوالي جعل للشريف شخصية أخرى ونفوذاً آخر بجانب الوالي.

كان الشريف يتداخل في كل شيء في مكة ولكنه من طريق غير مباشر، فكان أمر البادية راجعاً إليه، يفصل في خصومات البادية، وكان يضع الضرائب على المطوفين والحجاج والجمّالة ، ويختص بها أو يتقاسمها مع الوالي التركي، وكان الأشراف يمنحون حق التطويف لمن يريدونه من أهل مكة: إما مقابل خدمة قام بها الشخص لهم، أو مقابل ملغ من المال. وهذا يفسر لنا الثروة التي جمعها الأشراف أثناء حكمهم في الحجاز، وبالطبع كان الناس في طريق معاملتهم للحجاج يتبعون الخطة التي يرسمها الشريف، وربما كان الشرف حسين في السنين الأولى في حكمة أفضل الأشراف خُلُقاً، وأعلاهم نفساً، وأنزههم كفًّا.

أما علاقة الناس بالحكام في سائر البلاد العربية فعلاقة قائمة على الصداقة والولاء للحكام، والحكام أنفسهم لايترفعون عن مخالطة الأهالي، غير أن الأشراف كانوا يترفعون عن مخالطة الناس، ويكبْرهم يضرب المثل في سائر

الجزيرة العربية.

ولقد قضت الثورة العربية على الملك حسين أن يغير الوضع الإداري الذي كان سائداً في الحجاز بوضع آخر يتفق مع روح الثورة وما يتطلبه العرب منه، فأمر في أوائل سنة ١٣٣٥هـ - ١٩١٧م بتأليف وزارة ، كما أمر بإحداث مجلس شيوخ معين من قِبلَه لوضع القوانين والنظم الإدارية. غير أن الباحث في سجلات الحكومة الهاشمية يرى أن الملك حسيناً كان المتصرف في كل صغيرة وكبيرة، وأن الوزراء والمجلس لم يكونا إلا طلاء، كما أنه لم يكن هناك نظام لتوزيع العمل والمسئوليات، فأقل المسائل أهمية تأخذ سلسلة طويلة من التحويل من وزارة إلى أخرى حتى تنتهي إلى الملك الذي يأمر فيطاع، وبجانب هذه التشكيلات الإدارية قد وضع الملك حسين موظفين خاصين للفصل في منازعات البدو- لأنها تحتاج إلى السرعة.

أما الحكومة الحالية فإن الملك عبدالعزيز قد ألغى أولاً النظام الذي أسسه الملك حسين لأنه لم يرق في نظره: فألغى الوزارة وجعل السلطة التنفيذية في يده، وعين بضعة مديرين للدوائر الهامة : بعضهم مرتبط مع جلالته رأساً، وبعضهم مرتبط بسمو نائبه العام، وسلطة هؤلاء المديرين تضيق وتتسع باعتبار شخصياتهم ورضا الملك عنهم، وبجانب النائب العام كان مجلس صغير معين من بضعة أشخاص ومستشارين معينين لمساعدة سموه، وقد تغير هذا النظام تدريجياً، فبدلا من مجلس الإدارة أسس مجلس الشورى من نخبة المتعلمين وأعيان البلاد، وبدلا من المديرين عين بضعة وزراء للخارجية والداخلية والمالية والدفاع، غير أنه للآن لم يوضع نظام لتوزيع الأعمال وتحديد المسئوليات، فالأعمال كانت ترجع إلى سمو النائب العام الذي بدوره يحول أكثرهم إلى جلالة الملك تخلصاً من المسئولية، كما أن مجلس الشورى ليس له حدود معينة، فكثير من المسائل

الصغيرة تحوّل إليه في الوقت الذي يفصل دونه في مسائل عظيمة الأهمية.

وفي نسة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م أمر جلالة الملرحوم الملك عبد العزيز بتشكيل مجلسس وزراء أسند رياسته لولي عهده الأمير سعود، وبد وفاة جلالته أسندت رياسة الحكومة إلى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ولي العهد، ووزعت الوزارات على إخوانه ما عدا وزارة المالية ووزارة التجارة فقد أسندت إلى رجلين من غير العائلة المالكة.

وبالإجمالي فإن أمراء العرب اعتادوا الاعتماد على أنفسهم فقط وبمشارة صغار الأمور وكبارها، وليس فيها نظام لتوزيع الأعمال، على أن نظاماً كهذا يفتقر إلى موظفين يحوزون ثقة الملك ورضاءه الدائم ويعملون لصالحه وصالح بلاده بكل نزاهة، ومهما كانت عيوب النظام الإداري فإن شخصية الملك عبدالعزيز وحبه للعدل ، وحرصه على صالح شعبه، وسهره الدائم على مصالح رعيته، ومواصلته الليل بالنهار في مراقبة صغير الأمور وجليلها، جعل أكثر الأعمال تسير في طريق مرض بفضل المباشرين للأعمال.

السياسة الخارجية

لم يكن لأمراء العرب اهتمام بالسياسة الخارجية، لأن بعض أمراء هذه البلاد تمنعه المعاهدات المعقودة بينه وبين انجلترا من مخابرة أي دولة أجنبية مثل الكويت والبحرين وعمان، وبعضها كنجد والحجاز كان معدوداً دولياً من الامبراطورية العثمانية، على أن كثيراً من شيوخ العرب لا يفهمون السياسة الخارجية على وجهها الصحيح.

لقد سألني أحد شيوخ البحرين عن حقيقة ما أشيع من أن جلالة الملك سيقبل تعيين أحد القناصل في القطيف أو في الاحساء. فقلت له : إن الإشاعة غير

صحيحة، ولكن ماذا يمنع من ذلك إذا كانت هنالك مصالح للرعايا الإنجليز مثل الهنود وغيرهم توجب تعيين قنصل؟ فقل : إذا قبل الملك ذلك فعلى بلاده السلام؛ إن الراية الإنجليزية ما رفعت على بلد إلا وأعقبها الاستيلاء عليه. فقلت له: إن هذا غلط عظيم، فما دمت لا تترك بابك مفوحا فلا الإنجليز ولا غيرهم يدخلون، وإن رفع الراية على القنصلية ليس معناه أن البلد تابع للإنجليز، فنحن يمكننا أن نرفع رايتنا في بلادهم وفي الهند. فقال : لقد رأيت ماصنعوا في البحرين؛ إنهم في خمسين سنة قضوا على كل نفوذ لشيوخ البحرين.

فأجبته إني أعتقد لو أن شيوخ البحريين كانوا ساهرين على مصالح رعاياهم ومصالح الساكنين في جزيرة البحرين ما تداخل الإنجليز في شئون البحرين، ولكن كيف يقف الإنجليز مكتوفي الأيدي وأموال رعاياهم ورعايا غيرهم من الدول في خطر، ولست في حاجة إلى بحث الحوادث الكثيرة التي تقلبت فيها البحرين من جهة اختلال الإدارة، فإن ذلك معروف. فقال الشيخ: مهما كان الأم فقد كان يجب النصح والإرشاد فقط، وعلى كل حال فأرجو أن يعتبر الملك عبدالعزيز بجيرانه ولا يقبل تعيين قنصل في بلاده.

وهذا الشيخ ف يالواقع يعبر أحسن تعبير عن العقلية السائدة في جزيرة العرب، بل لقد امتنع أهل دُبَى من ساحل عمان من وضع كرنتينة في بلادهم سنة ١٩٢٨ وقت حدوث الكوليرا في العراق، وقالوا لا تمر البواخر ببلادنا حتى تصبح حالة البصرة الصحية مرضية، ولا داعي لإقامة محجر صحي في بلادنا وامتنعوا أيضاً عن قبول إنشاء محطة للطيران في بلادهم، كل هذا ابتعاداً عما يمكن أن يقع لبلادهم مثل ما وقع في البحرين. غير أن البلاد في الخليج قد تطورت تطوراً حسنا بسبب انتشار العلم والإصغاء إلى الإذاعات العربية في مختلف البلدان.

أشراف مكة

كانت مكة حتى سنة ٣٥٨هـ إمـارة تابعة لبغداد، شأنهـا في الإدارة شأن سائر الإمارات التابعة للخليفة.

ولما استولى الفـاطميون على مصر واقتطـعوها مع بعض البلدان الأخرى من بلاد الخليفة العباسي استقل الأشراف الحسنيون بمكة، وأولهم جعفر بن محمد بن الحسـين ابن محـمد الثـائر، وهؤلاء الأشراف أربع طبـقات: الموسـويون أو بنو موسى، والسليمانيون، والهواشم، وهذه الطبقات الثلاث حكمت مكة من سنة ٣٥٨ إلى سنة ٥٩٨ أي ٢٤٠ سنة.

والطبعـة الرابعة قـتادة وبنوه، وهؤلاء حكمـوا من ٥٩٨هـ إلى سنة ١٣٤٤هـ وهي السنة التي أجلى فيها الملك عن بن الحسين عن جدة.

والواقف علـى تاريخ الأشـراف في الحـجـاز يرى أنه تاريخ مملوء بـالدمـاء والفظائع، فالشـريف منهم في سبيل الإمـارة لم يكن يتورع عن قتل أخـيه وأبناء عمومته في سـبيل الحكم، ولقد بلغت ببعضهم القسـوة أن قتل أخاه وطبخ لحمه ودعا إخوانه الباقين لتوليمة قدم لهم فيها لحم أخيه؟!

لقد كان الأشراف في سـبيل الإمارة يستعينون بكل من يمكـن الاستعانة به من أمراء الحج المصري أو الشـامي، كما أن النفوذ المصري في الحجـاز كان يظهر تارة ويختفي أخـرى، كان تارة مباشراً وأخرى غـير مباشر إلى أن فـتح الأتراك مصر سنة ٩٢٢هـ فقـدم شريف مكة طاعـته للسلطان سليم الذي بويع بالخـلافة ولقب بخـادم الحرمين الشـريفين، وكان نفـوذ الأتراك والمصريين يظهـر تارة ويختـفي أخرى، وكلما أنس الأشـراف ضعفاً من الأتراك والمصريين وسـعوا نفوذهم إلى الجهات المجاورة. ولما ضعف الأتراك في القرنين الماضيين وساد الاضطراب مصر

أصبح الأشـراف ذوي الكلمة المسموعـة في الحجاز والنفوذ الفـعلي، ولو أنه ما زالوا يتظاهرون بأنهم خدام السلطان ويخطبون باسـمه في المساجد. وإلى القرن الثامن عـشر كان حق انتـخاب شريف مكة محـصوراً في بنى بركات (نسـبة إلى الشريف بركـات بن السيـد حسن الجَعْـلان الذي خلف أباه سنة ٨٢٩هـ وهو من جهة أمه ينتسب إلى الهواشم الذين خلعوا من حكم مكة سنة ٥٩٨هـ).

وبعد حـروب بين بنى بركـات ومنافسيـهم من القبـائل غلبوا علـى أمرهم، وتسلم الإمارة ذوو زيد ولم يكن فيـهم منصب شريف مكة وراثيا ولكنه على كل حال بقى في هذه القبيلة حتى غلبت على أمرها، فكان بمجرد موت الشريف يعلو إلى المنصب أقوى العائلة سلطاناً وأكثـرهم أنصاراً، وربما كان أقوى الأشراف في القـرن الثـامن عـشـر الشـريف سُـرُور ١١٨٦هـ -١٢٠٣هـ، فـإنه أول من أذل الأشراف وكسر شوكتهم وسلطانهم وأسس حكماً عادلاً في مكة.

لقد كانت عادة الأشراف أن يكون في بيت كل شـريف ٣٠-٤٠ عبداً مسلحاً عدا الخدم والأقارب، ومن يمـت إليه بصلة القرابة من البدو الذين يعيشـون بتربية الغنم والإبل وعطايا الحجـاج، وكان الأشراف قبل حكم الشـريف سرور حكاماً في مكة قلما يخضعون لأوامر شريف مكة، وكان همهم جمع المال بكل الوسائل الممكنة، فكانوا كثيراً ما يغتالون الحجاج ويقطعون عليهم الطريق بين جدة ومكة، أو مكة والمدينة، بل كثيراً ما كانوا يغتالون الحجاج في بيوتهم مما تأباه شيمة العربي الكريم.

فبعـد جهاد طويل تمكن الشريـف سرور من إخضاع الأشراف فـجعل سكان مكة يحبونه من كل قلوبهم، وكان هو نفسه خير قدوة للطبقة الوسطى في بساطة حياته وتواضعه وكرمه لأهله وعشيرته، مع اشتهاره بالشجاعة النادرة والذكاء المتوقد.

أما ما رواه بركْهَـرت من أن الشريف سروراً اكتفى بنفي المتآمـرين عليه، فإنه يخالف ما رواه السيد دحلان من أن الشـريف صلب رئيس العصابة ومثل ببعض العبيد وقتل البعض الآخر.

ويلى سروراً في الشـهرة الشريف غالب وإن كـان دونه في حب العدل، وفي أيام غالب غـزا السعوديون الحـجاز، كما أنه في أيامـه أيضاً كان غـزوة المصريين للحجاز ونجـد، وقد قبض عليه محـمد علي باشا ونفاه إلى سـلانيك حيث مات هنالك.

وبعـد استـرداد مكة بأيدي القوات المصـرية قوى النفـوذ التركي والمـصري، وأصبح الأشراف خاضعين تمام الخضوع لأوامر الباب العالي. وقد أراد المصريون أن يكون نفوذهم فعلياً فعينوا الشريف محـمد بن عون وجعلوا إلى جانبه محافظاً في مكة ومحـافظاً في جدة، كمـا أنهم وضعوا لأول مرة حـامية أجنبـية في مكة لتضمن لهم السيطرة والسلطان وتحول دون انتقاض الأشراف عليهم.

ولما انسـحبت الحـاميات المصـرية سنة ١٢٥٦هـ حـسب الصلح الذي تم بين السلطان عبـد المجيد مـحمد علي استـبدل بالولاة المصريين الولاة الأتراك، كـما استبدلت بالحـاميات المصرية الحاميات التركـية في مكة والمدينة والطائف وجُدة، وأصبح الأشراف يعينون ويعزلون حسب أوامر الباب العالي المطلقة، غير أن هذا يمنع الأشراف من إرهاق الحجاج وظلم السكان.

كان الباب العالي يرسل رئيس القضاة إلى مكة كل مدة معينة لضمان العدل، وحتى يكون القـضاء مستـقلا عن الحكم، فلا يكون للأشراف نفـوذ أو تأثير في قضاء القاضي، ولكن هذا الغرض لم يحصل إلا نادراً، وكان أكثر القضاة آلة في يد شريف مكة، وفي الغالب لايحكم في الدعوى قبل أن تقدم الهدايا للقاضي.

وكان سكان مكة معفين من جميع الضرائب الشخصي والعقارية، غير أن الأشراف كانوا يضعون ضرائب صغيرة على الأغنام والمواشي، كما كانو يضعون ضرائب على الحجاج وقوافلهم.

وفس سنة ١٣٢٦هـ -١٩٠٨ رشح كامل باشا الصدر الأعظم الشريف حسين ابن علي أميراً على مكة بعد وفاة ابن عمه الأمير عبد الإله في طريقه إلى مكة، وكان قد اختير شريفاً لمكة خلفاً للأمير علي باشا الذ يخلع من الإمارة وأبعد من عائلته إلى مصر.

ولد الشريف حسين ب علي سنة ١٢٣٠هـ (١٨٥٣م) بالآستانة وبقى مع والده مدة فيها، ثم ذهب إلى مكة بمعية والده الذي عين أميراً لمكة، وبقى بها إلى أن تولى إمارة مكة عمه الشريف عون الرفيق سنة ١٢٩٩هـ فطلب إبعاده عن مكة لأنه خطر على الأمن فأبعد إلى الآستانة، وبقى بها حتى أسندت إليه إمارة مكة، وقد اختير الشريف حسين للعمل على نشر السلم في بلاد العرب وتقوية نفوذ الأتراك فيما بعد أن كان نفوذهم يتصدع، وقد عمل شريف مكة هذا السبيل بكل ما أوتي من قوة لأنها تتفق مع الخطة التي كان يضمرها في نفسه من تقوية نفوذه وبسط يده على بلاد العرب.

لقد سافر سنة ١٣٢٧هـ ١٩١٠م على رأس الحملة التي أعدت لتأديب الإدريسي الشاق عصا الطاعة على الأتراك، فدحر قوات الإدريسي ودخل أبْها دخول الفاتح الظافر، وفي السنة نفسها سافر على رأس قوة وصت للشّعْرَا[1] لإجبار حاكم نجد على الاعتراف بتبعية عتيبة للحجاز.

وإذا كان الأشراف قد سلكو في الناس مسلك الكبر والجبروت والترفع عن

(١) الشعرا : أول قرى نجد من ناحية الحجاز.

الناس وعـدم مخالطـتهم، فإن الـشريف حسـيناً قد امـتازت أيام إمـارته الأولى بالتواضع والعدل والغيـرة على أهل مكة والدفاع عن مصالحهم، كمـا أنه اشتهر أيضاً بالشجاعة وعلو النفس ونقاء الذيل.

لقد وقف الشريف حسين فيي وجه جميع الإصلاحات التي كان يريد الأتراك الاتحاديون القيـام بها في الحجاز؛ لأنه رأى من خلالهـا تقوية نفوذ الأتراك وشل يده عن العمل في الحـجاز، فعرقل مَدّ سـكة حديد (جدة - مكة) كمـا عرقل مد طريق مكة إلى الطائف من جهة جبل كَرَى .

لقد سمعنا ونحن في الآستـانة سنة ١٩١٢م ما يهجس به الأتراك نحو شريف مكة، ومن سوء ظنهم بـه وبخديوي مصر الـسابق وعزمهم عـلى التخلص منه، ولكن الشريف تمكن من التـغلب عليهم ومن التخـلص من مؤامراتهم، واستـعد سرا للتـخلص من سيادتهم ونفوذهـم على الحجاز، فاخـتار الوقت المناسب له، فأعلن الثورة عليـهم وتغلب على حامياتهم الواحدة بعد الأخـرى بمساعدة بعض القوات المصرية التي أوفدها الإنجليز لمساعدته حتى دانت له الحجاز كلها.

العرب والترك

في القرن العاشر الهجري بسط الأتراك نفوذهم على سائر البلاد العربية: الحجاز واليمن وسواحل الخليج العربي، وأصبح القسم الأكبر منها جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وبقيت معتبرة جزءاً منها في العرف الدولي حتى إعلان الصلح مع تركيا.

كانت الثورات تقوم من وقت آخر في بلاد العرب بين الحكومة التركية وبين الأمراء المحليين سعياً وراء الاستقلال الداخلي، مرة في اليمن وأخرى في عسير، وآونة في نجد ، وطوراً في سوريا، فكانت هذه الثورات نتيجة للعسف التركي، أو لجهل الأتراك عادات وتقاليد العرب.

إن الواقع الذي لا ينكر أن الأتراك كانو رجال فتح وحرب، ولم يكونوا رجال تعمير وتمدين؛ فالبلاد التركية والبلاد العربية التي خضعت للسيادة التركية مدة طويلة كانت في التقهقر والتأخر سواء، لذلك انضم أحرار العرب ومتعلموهم من ضباط وغيرهم إلى أحرار الأتراك؛ وعملوا معهم في الجمعيات السرية، واشتركوا معهم في جميع الأعمال الثورية التي أسقطت السلطان عبد الحميد ونجحت في إعلان الدستور العثماني في تركيا.

كان متعلمو العرب يأملون أن بلادهم في ظل الدستور سيشملها الإصلاح الذي هي في أشد الحاجة إليه، ولكن الأمل خاب، فإن شبان الأتراك أخذوا ينظرون إلى الشعب العربي عامة وإلى زملائهم خاصة، لا نظر الأخ إلى أخيه بل نظر الحاكم الغشوم إلى المحكوم، فلم يكن يُدّ لقادة العرب المتعلمين من النظر في أمرهم وأمر بلادهم، ووضع حد لغلو الأتراك، فألفوا الجمعيات السرية في الجيش، كما ألفوا الأحزاب السياسية للدفاع عن حقوق العرب ولإصلاح البلاد

العربية، وأهم هذه الجمعيات:

الجمعية القحطانية

تشكلت في الآستانة سنة ١٩٠٩م من قبل وزير الأوقـاف خليل حمادة باشا، والسيد عبدالحميد الزهراوي، وسليم بك الجزائري وزملائه.

جمعية العهد

شعبـة من الجمعية القحطانيـة، أسسها عزيز علي بك المصـري بعد عودته من طرابلس الغرب سنة ١٩١٢م وحصرها في ضباط العرب.

حزب اللامركزية

تألف في مصـر سنة ١٩١٢م من السيد الزهراوي ورفيق بك العظـم، والسيد رشـيد رضـا، وحقي بك الـعظم، وزملائهم، وغـايتـه الوصول بكل الوسـائل المشروعة إلى تأسيس حكومة لا مركزية في جميع الولايات العثمانية.

كانت جميع هذه الجـمعيات على اختلاف منازعها تواصل مـساعيها في بث الدعوة القومية وإنهاض الروح العربية، فأنشأت الفروع والشعب في معظم المدن العربية: بغداد ودمشق وحلب وحمص وحماة وبيروت.

وفي سنتي ١٩١٢ و ١٩١٣م أخذت الصحف العربية والتـركية تناقش بعضها بعضاً مناقشات كانت حادة في كثـير من الأحيان، وأخذ مُتَطرفو الأتراك يؤلفون الكتب في الطعن في العرب وكل ما له علاقة بالعـرب، واتهموا القائمين بالحركة الإصلاحـية بأنهم يعملون لحـساب الأجانب وأن الأيدي الأجنبـية هي التي تدير هذه الجمعييات.

لم يكن حزب من الأحـزاب العربيـة يرمي إلى الانفصال عـن الترك، بل كل ماكان يرمي إليه الجميع هو الإصلاح العربي وإحـياء القومية العربية وبقاء العرب بجانب الأتراك كإخوة وحلفاء لا كسيد ومسود .

المؤتمر العربي بباريس

فكر متعلمـو العرب المقيمون في باريس عقـد مؤتمر عربي، فخابرو الجـمعية اللامركزية في مصر بفكرتهم وحددت المسائل التي ستكون مدار البحث وهي:

(١) الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال.

(٢) حقوق العرب في المملكة العثمانية.

(٣) ضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية.

(٤) المهاجرة من سوريا وإليها.

فوافـقت اللجنة العليـا على الاقتـراح، وقررت إرسـال مندوبين من قبلـها، فانعقد المؤتمر العربي في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية في باريس من ١٨ يونيه سنة ١٩١٣م إلى ٢٣منه، وقد قال السـيد عبد الحميد الزهراوي في خطبـة افتتاح المؤمر:

« إن العرب كـانواألفُوا التـرك، وهؤلاء قد ألفوا العـرب منذ عشـرة قرون، ولكن كما مزجـت بينهم السياسة فرقت بينهم السيـاسة أيضاً، ولم يبق من ذلك الامتزاج القديم إلا رابطة بين البـعض، وهذه الرابطة لا تزال تعد ثمينة عند الترك والعرب معـاً، ولكنها مع عزتها قد أصبـحت مهددة بالسياسة أكـثر مما كانت من قبل، ومعـلوم أن السياسة في هذه المملكة بيـد الترك؛ ولذلك تعرفهـا أوربا أنها تركـية، فلمـا رأي العرب الآن ما وصـلت إليه هذه المملكة بتلك الـسياسـة التي

obeikandl.com

مضى العمل عليها حتى الآن، وكانوا حريصين على البقية الباقية من تلك الرابطة، تنبهوا إلى واجب عظيم كان الترك والعرب جميعاً غير مهتمين به كما ينبغي، وهو اشتراك الفريقين في سياسة البلاد، فإنه قد تبين واضحاً أنه لا العرب انتفعوا ببراءتهم من ذنب إضاعة البلاد ولا الترك انتفعوا بتحملهم وحدهم تبعة ذلك العبء الثقيل، وبدهى أن هذا الاشتراك لا ينافي الإخاء بل الذي ينافيه هو عدم هذا الاشتراك».

قلقت جمعية الاتحاد والترقي لهذه الحركة فأيقنت أنها إن لم تعالج الموضوع بحكمة وعقل، فإن بلاد العرب قد تفلت من أيديهم، وأيد هذا الاعتقاد في نظرهم اغتيال قومندان البصرة بيد أعوان السيد طالب النقيب، وانتزاع الاحساء والقطيف من أيديهم بيد الأمير ابن السعود، وهم كما قدمنا يعتقدون أن الحركة العربية وليدة تحريضات الأجانب لا الشعور بالحاجة إلى الإصلاح.

بدأت الحكومة العثمانية تستعمل الشدة في أول الأمر، فألقت القبض على عدة من أعضاء الجمعية الإصلاحية في بيروت، فأغلقت المدينة دكا كينها أياماً، فأخرجهم الوالي من السجن، وأخيراً رأت أن تعالج المشكلة بالطرق السياسية، وأرسلت جمعية الاتحاد والترقي مدحت شكري بك سكرتيرها إلى باريس ليتفاوض مع أحرار العرب، ويتفق معهم على خير الطرق التي تعيد إلى الأمتين العربية والتركية الثقة المتبادلة، والصداقة الوطيدة القديمة التي ربطت بين الشعبين قروناً طويلة، فاتفق الفريقان على أكثر المسائل المختلف عليها.

وأصدرت الحكومة العثمانية في أواذل أغسطس سنة ١٩١٣م القرار الرسمي التالي:

إنه بالنظر للضرورات واختلاف الأمزجة في الولايات العثمانية إلى وجوب

ترقية البلاد وإسعاد أهلها وزيادة رفاهيتهم، تقرر بعد الاتكال على ا ومفاوضة الولايات:

(١) أن يتعهد في إدارة الوقاف الموقوفة علـى أعمال الخير المحلية إلى المجالس المحلية في الولايات حسب قانون ينشر قريباً.

(٢) أن تكون الخدمة العسكرية في زمن السلم في دائرة التفتيش، إلا إذا رأت الحكومة أن هنالك من الأسـباب ما يدعو إلى حـشد الجنود في جهة مـن الجهات فترسل الجنود على الطريقة النسبية.

(٣) يكون التدريس باللغة العـربية في الجهات التي يتكلم أكثـر سكانها اللغة العربـية، ويبدأ بـذلك في المكاتب الرشيـدية والإعدادية، والاسـتعـداد لتوفـير الأسباب في التعليم العالي.

(٤) يختـار الموظفون من الآن من الواقف يـن على اللغة العـري علاوة على اللغة التركية، ويعين الومظفون الثانويون من الولاية رأساً حسب قانون الولايات.

وعلى أثر ذلك تباد ل العرب والترك الزيارات ، وأظهروا رضاءهم وولاءهم للأتراك، وفي الوقت نفـسه عمل الأتراك على إيقـاع الشقاق بين قـادة العرب، فعيـنوا السيد الزهراوي رئيس مؤتمر باريس عـضواً في مجلس الأعيـان، وعينوا بعض شبان العرب في بعض الوظائف العامة، فاشتد غضب الشبيبة العربية على هؤلاء الذين قبلوا الوظائف ورموهم بخيانة الأمانة التي أؤتمنوا عليها.

أما الإصلاحـات فبقيت حبـراً على ورق، وأراد الأتراك أن ينالوا من العرب بالتسويف والمطل ويضربوا زعماء الحركة الواحد تلو الآخر، غير أن ذلك لم يطل كثيراً ؛ فإن الحرب العامة قد استعر لهيبها وأظهر الأتراك ميلهم إلى الألمان وأخيراً انضموا إليهم .